

يكون في محل يثلب فيه فقه الما ويستوي الامران ولو كان المحل
 الذي يتم فيه الاول اي شرط تلف الما المذكور وان كان ظاهر عبارة
 المسم الا يقضى بالقراب في المحل الذي يتم فيه الاول وليس كذلك
 وبعد ذلك في السان مسامحة من جهة التخيير بالتصامع كونه
 في الوقت وهو لا يسي قضا فكان الاول ان يقول ولا يبيد الحج
 وايضا فهذا الحكم الذي ذكره لا يخص بهذه المسئلة بل لكل صلاة
 فعلت في الوقت وازيد اعادتها باليتم حكمها كذلك اي لا تقا بالتر
 الا في محل يثلب فيه الفقه ويستوي الامران ويتم لكل فرضية
 اي عينية ولو مذورة من الصلوات او من الطواف دون
 المنذور من غيرها فلا يعطى حكم الفرض كما ياتي المذور اي سوا
 كان عذره حسا او شرعا ويتم لكل فرضية بان قال نويت
 فرض الصلاة او فرض الطواف او خطبة الجمعة او الصلاة المنذورة
 او الطواف المنذور فهذا هو الفرض وهي المرتبة الاولى فنية
 استباحة واحدمها يتبع واحدا فقط سوا الذي نواه او يحرمه ويتبع
 ما في المرتبة الثانية والثالثة ومثل نية استباحة الفرض مالم
 قال نويت استباحة مقتصر الي طهر وبتصرف الي الماكيل وهو
 واحد من الحسة المتقدمة والمرتبة الثانية مرتبة النفل وساق
 في قول المتن ويصلي بتم واحدا من النوافل وهاصلها
 انه اذا قال نويت استباحة الصلاة او نفل الصلاة او الطواف
 او نفل الطواف او صلاة اجازة كل ذلك في مرتبة واحدة فان
 نوي استباحة واحد من ذلك استباح البقية واستباح ما في
 المرتبة الثالثة ولا يستبيح الفرض واما المرتبة الثالثة فذكرها
 الساجح وهي افراد كثير كسجدة التلاوة والسكنة وقراءة القرآن

للجيب

للجيب ونحوه والملك في المسجد والاعتكاف ومسح المصحف وحمله ولكن
 التحليل كله في مرتبة واحدة فاذا يتم لواحد منها استباح ما نواه
 والبقية ايضا ولو تمكدا ويتم لكل فرضية الحج اقامه اللهم عليه ادلة
 ثلاثة الاولى قوله لان الرضد الثاني قوله ابن مالك قوله لان التيمم
 طهارته صريحة اذ قيل لا حاجة للفظ اذ يجاب بان تعليل
 الخوف المذوف والتقدير التحفة بملابض الاعيان اذ قيل اي لانه
 قيل فائدة الطهر مع الجمعة لمن رفته اعادة الطهر لئلا ياتي بها تيمم واحد
 وكذا المعادة مع الاول لئلا ياتي بها تيمم واحد وكذا كل صلاة فعلت في
 وازيد اعادتها بفتح يتم الاول قاله اخري المعتمد ان من
 يتم للخطبة وخطب ثم انتقل للمحل اخر ليس له ان يحط به سوا كان
 من الاربعين او يزيد الا انها التحقت بغير الاعيان وان كانت
 فرض كفاية كالنفس في النية ضعيف اذ الصبي لا يجنب عليه نية
 الفرضية على المعتمد واما قوله وغيرها كالسيام وغيره فهو كالتابع
 فيه بالتعلق فان قيل الحج هذا السؤال ناسي من مجموع التحليل فله
 وها قوله ولا يجمع بين فرضين واذا يتم وبلغ لا يصلي به الفرض فتصح
 كون صلاة كصلاة البالغ انه اذا يتم لها يصلي الفرض ولو بلغ فاجاب
 بان ذلك احتياط لان اتداهما نفل الحج قصته ان اولها نفل
 واخرها فرض وليس كذلك بل كلها نفل لكن يحرم طهارتها فوجب انما
 للمخرج من الحرم لان الاول وان وقعت نفل الحج جواب عن
 سؤال حاصيله اذ كانت الاول نفل ولا يصلي بتم بها الثانية
 فاجاب بانها وان وقعت نفلا لا يات بها فرض فتشأن من ذلك
 سؤال حاصيله انه اذا كان الاتان بها فرضا والثانية فرض ايضا
 غير متين فكيف جمعها بتم فاجاب بانها المنسية من خمس وهذا

بتم